**حقوق الأِشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية**

اتخذت المملكة العديد من التدابير التي من شأنها أن تعزز الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق الدمج الاجتماعي الكامل لهم في المجتمع. وقد نظمت تلك الحماية من خلال إيجاد إطار قانوني وآخر مؤسساتي وبرامجي يرعى الحماية الاجتماعية لهم.

**أولاً، الإطار النظامي لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:**

* النظام الأساسي للحكم، والذي يشكل دستور المملكة فقد نص في مادته (السادسة والعشرون) على أن: "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية"، والتي تعزز مفاهيم العدل والمساواة ومنع التمييز على أي أساس ومنها الإعاقة. كما نصت (المادة السابعة والعشرون) من النظام الأساسي للحكم أن " تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية".
* نظام رعاية شؤون المعوقين، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ 29/03/2000م حيث أشار في مادته (الثانية) إلى أن الدولة تكفل حق الشخص ذي الإعاقة في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على تقديم هذه الخدمات عن طريق الجهات المختصة في كافة المجالات ومنها تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل الأِشخاص ذوي الإعاقة بأمن وسلامة وبأجور مخفضة للأشخاص ذوي الإعاقة ومرافقيهم، بالإضافة إلى توفير أجهزة التقنية المساعدة للوصول وحقهم في العمل وغيرها (مرفق نظام رعاية المعوقين باللغة الإنجليزية).
* اللائحة الأساسية للتأهيل الاجتماعي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (34) وتاريخ 28/01/1980م؛ والتي تنظم عملية وبرامج التأهيل الاجتماعي والشامل في وزارة الشؤون الاجتماعية.
* اللوائح الخاصة برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم(291) وتاريخ 4/9/1433هـ بالموافقة على اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية بهدف تشجيع القطاع الأهلي على المشاركة في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم بما يساهم في تطوير البرامج والخدمات المقدمة لهم من النواحي المهنية، والاجتماعية، والنفسية، والتربوية، والصحية، والترويحية، والتأهيلية من خلال مراكز للتأهيل المهني وأخرى للتأهيل الاجتماعي ومراكز الرعاية النهارية.
* ومن الإطار النظامي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية ورود ما ينظم ذلك في الأنظمة ذات العلاقة والتي راعت الإعاقة مثل: النظام الصحي، ونظام الخدمة المدنية، ونظام العمل، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام التأمينات الاجتماعية، ونظام التقاعد، ونظام الاتصالات.

**ثانياً، الإطار المؤسسي لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:**

تتعدد المؤسسات التي ترعى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية في المملكة سواءً كانت حكومية أو من مؤسسات المجتمع المدني، مثل وزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التعليم، ووزارة الشؤون البلدية والقروية وغيرها كالتالي:

* وزارة الصحة: توفر المملكة الرعاية الصحية لكافة مواطنيها دون تمييز، كما ورد ذلك في (المادة الحادية والثلاثون) من النظام الأساسي للحكم. بالإضافة إلى أنها تكفل حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة...كما ورد ذلك أيضاً في (المادة السابعة والعشرون) من النظام الأساسي للحكم. وعليه، تعترف المملكة بأن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق كغيرهم في التمتع بأعلى مستويات الصحة دون تمييز على أساس الإعاقة، وقد عملت على ذلك من خلال بعض الإجراءات التشريعية والتدابير البرامج الصحية والتأهيل الطبي التي يأتي تفصيلها لا حقاً.
* وزارة الشؤون الاجتماعية، فقد أنشئت إدارة عامة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، وهي إحدى الإدارات العامة بوكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية وتعنى بالتخطيط والإشراف والمتابعة

لجميع ما يقدم للأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

* وزارة التعليم، أنشأت وزارة التعليم الأمانة العامة للتربية الخاصة، وفي هيكلها الحالي تضم تسع وحدات فنية وادارية تنظم وترعى تعليم وتربية الأشخاص ذوي الإعاقة وهي: (1) إدارة العوق البصري. (2) إدارة العوق السمعي. (3) إدارة التربية الفكرية. (4) إدارة صعوبة التعلم. (5) برنامج الكشف عن الموهوبين ورعايتهم. (6) إدارة الدراسات والتطوير. (7) إدارة الإسكان الداخلي. (8) العلاقات العامة والتوعية التربوية. (9) الشؤون الادارية.
* وزارة الشؤون البلدية والقروية، وهي تنظم وترعى تهيئة البيئة العمرانية من خلال الشروط المعتبرة لتيسير الوصول إلى البيئة المحيطة، كما يأتي بيانه لاحقاً في الوصول الشامل.

* هيئة حقوق الإنسان، أُنشئت الهيئة بقرار من مجلس الوزراء في عام 2005م، وقد أُعطيت بموجب تنظيمها سلطات واسعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. أنشئت هيئة حقوق الإنسان في عام 2012م وحدة خاصة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يعمل بها أشخاص من ذوي الإعاقة، وبعض الناشطين في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع الجهات ذات الاختصاص، وتقديم المساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى بث الوعي الحقوقي بشأن الإعاقة.
* الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة وهي من مؤسسات المجتمع المدني وغير الخاضعة للإشراف أو الرقابة من أي جهاز حكومي، وتهدف إلى العمل على حماية حقوق الإنسان طبقاً للنظام الأساسي للحكم والأنظمة المحلية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، كما تسهم في رصد انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعة تسويتها مع الجهات ذات الاختصاص.
* لجنة تنسيق خدمات الاشخاص ذوي الإعاقة في وزارة الشؤون الاجتماعية، والمشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 202 وتاريخ 17/3/2014م، مهمتها ضمان التنسيق بين الجهات المختصة التي تنفذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومراقبة أدائها في ذلك، وتضم في عضويتها كافة الجهات التي تقدم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى أنها تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الإعاقة وذويهم والمهتمين بشأن الإعاقة.
* مركز الملك سلمان لأبحاث الاعاقة يهدف إلى تنفيذ الابحاث العلمية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق نتائجها في مجالات الاعاقة ووضع البرامج الكفيلة لتنفيذها.
* مؤسسة رعاية الاطفال المشلولين في المملكة وهي تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية تقوم بتقديم الرعاية الاجتماعية والطبية والصحية والنفسية للأطفال ذوي الإعاقة.
* جمعية الاطفال المعوقين، وهي احدى مؤسسات المجتمع المدني التي تتصدى لقضية الإعاقة بشمولية ومنهجية علمية، حيث تقدم عدة خدمات من ضمنها التدريب، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والتثقيف والتوعية بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة.
* الجمعية السعودية الخيرية للتوحد لها عدة فروع في المملكة تهدف الى مساعدة الاشخاص المصابين بالتوحد وأسرهم.
* الجمعية السعودية للإعاقة السمعية تهدف الى تعريف المجتمع وتوعيته بالإعاقة السمعية، والعمل على إقامة البرامج لمساعدة الأشخاص ذوي الاعاقة من الصم وتأهيلهم وتعليمهم وذلك بإنشاء مراكز تأهيلية وتعليمية لهم.
* جمعية ابصار في المملكة تعمل على توفير التكنولوجيا لضعاف البصر ودعمهم ومساندتهم.

**حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة والتي تعزز الحماية الاجتماعية لهم**

**(1) مفهوم الإعاقة والترتيبات التيسيرية المعقولة**

**تعريف الإعاقة والشخص ذي الإعاقة ومفهوم الأجل الطويل:**

تعرف الإعاقة وفقاً لنظام رعاية المعوقين أنها الإصابة بواحدة أو أكثر من الإعاقات الآتية: الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة العقلية، الإعاقة الجسمية والحركية، صعوبات التعلم، اضطرابات النطق والكلام، الاضطرابات السلوكية والانفعالية والتوحد، الإعاقات المزدوجة والمتعددة، وغيرها من الإعاقات التي تتطلب رعاية خاصة. وعرفت الشخص ذا الإعاقة بأنه كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكان تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين.

من خلال هذا التعريف يتضح أن نظام رعاية المعوقين يتبنى الدمج بين النموذجيين الطبي والاجتماعي للإعاقة، حيث عَدَّ الإعاقات المتنوعة إصابات تحتاج إلى الرعاية الطبية، وفي المقابل عَدَّت الشخص ذا الإعاقة هو من أصيب بقصور جزئي أو كلي بشكل مستقر وهو ما يوحي إلى ديمومة هذا القصور الذي يمنعه من الوصول إلى حقوقه بوجود عراقيل تمنعه من عدم تلبية حاجاته مثل الآخرين، وهو ما يتفق مع تعريف الإعاقة الاجتماعي ومفهوم الأجل الطويل.

**تعريف الترتيبات التيسيرية المعقولة:**

إن الأنظمة واللوائح التي تُلزم بتيسير الوصول وتهيئة البيئة العمرانية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة تعني بالترتيبات التيسيرية المعقولة أنها: التعديلات والأمور

الفنية اللازمة لتهيئة البيئة العمرانية ووصول المعلومة وتهيئة وسائل النقل، حيث أشارت اللوائح في مضامينها إلى وجوب ألا تفرض عبئاً غير مناسب أو غير ضروري. فقد تضمن تعميم نائب رئيس مجلس الوزراء رقم (7/هـ/ 1402هـ) وتاريخ 19/11/1981م إلزام جميع الجهات الحكومية بمراعاة تيسير الخدمات وفرضت اشتراطات فنية لجميع المرافق العامة والخاصة، ومنها عمل المنحدرات وتهيئة المواقف الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وممرات المشاة وجميع التجهيزات الفنية كالمصاعد والأبواب الكهربائية بصورة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام المرافق من دون أن تفرض عبئاً زائداً.

كما أن مفهوم الترتيبات التيسيرية المعقولة شمل تيسير الوصول إلى المعلومة من خلال ما تقوم به شركات الاتصال العاملة في المملكة من النص في تعاميمها وخدماتها المقدمة على أن تكون وسائلها ووسائطها المعلوماتية مهيئة لاستخدام المكفوفين والصم وفق مواصفات فنية متقدمة يأتي الحديث عنها لاحقاً.

**(2) الحق في الصحة:**

نصت (المادة الثانية) من نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم رقم (م/37) وتاريخ 29/03/2000م بأن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة، وتقدم هذه الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في العديد من المجالات منها المجالات الصحية والتي تشمل:

* تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، بما فيها الإرشاد الوراثي الوقائي، وإجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية المختلفة للكشف المبكر عن الأمراض، واتخاذ التحصينات اللازمة.
* تسجيل الأطفال الذين يولدون وهم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة، ومتابعة حالاتهم، وإبلاغ ذلك للجهات المختصة.
* العمل من أجل الارتقاء بالرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك.
* تدريب العاملين الصحيين وكذلك الذين يباشرون الحوادث على كيفية التعامل مع المصابين وإسعافهم عند نقلهم من مكان الحادث.
* تدريب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة على كيفية العناية بهم ورعايتهم.

توفر وزارة الصحة أيضاً رعاية وبرامج صحية مجانية للأشخاص ذوي الإعاقة تعادل في نطاقها ونوعيتها ومعاييرها تلك التي تقدمها للآخرين، كما هو منصوص عليه في النظام الصحي الصادر بالمرسوم رقم (م/11) وتاريخ 16/02/2012م، في (المادة الرابعة) فقرة رقم (3) التي تنص على أن توفر الدولة الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وبالتالي، فللمريض وذويه الحق في الحصول على الخدمة الصحية المناسبة في الوقت المناسب بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو المعتقد، أو المذهب، أو اللغة، أو الجنس أو العمر أو الإعاقة، وذلك طبقاً لسياسات وإجراءات الحصول على العلاج، وضمن طاقة المنشأة الصحية والقوانين المنظمة لعملها، كما جاء النص على ذلك في (وثيقة المرضى، حقوق المرضى فقرة رقم (2). وعليه تمنع الوزارة الحرمان على أساس التمييز من الرعاية الصحية أو الخدمات الصحية أو الغذاء والدواء بسبب الإعاقة.

كما أن وزارة الصحة توفر ما يحتاج إليه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديداً بسبب إعاقتهم من خدمات صحية، تشمل الكشف المبكر عن الإعاقة لحديثي الولادة، حيث

تقوم مستشفيات وزارة الصحة بتطبيق (برنامج الكشف المبكر لحديثي الولادة لمنع الإعاقة) في جميع أقسام الولادة بمستشفيات الوزارة.

أما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض غير المعدية، فقد قامت وزارة الصحة بإطلاق عدد من البرامج الصحية والتي من ضمنها البرامج التالية:

* برنامج مكافحة داء السكري.
* برنامج الزواج الصحي.
* الكشف المبكر عن الإعاقة لحديثي الولادة.
* برنامج الوقاية من الإصابات والحوادث.
* برنامج الوقاية من الأمراض القلبية والوعائية.
* برنامج الكشف المبكر عن الإعاقة السمعية لحديثي الولادة.

تعمل وزارة الصحة على توفير هذه الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة في أقرب مكان ممكن من مجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات الصحية المختلفة والتي منها خدمات التأهيل الطبي مثل: (العلاج الطبيعي، العلاج الوظيفي، تصنيع الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية، وعلاج علل النطق والسمع) في جميع مستشفيات وزارة الصحة المنتشرة في المملكة على النحو التالي:

يوجد حاليا في وزارة الصحة مستشفيان متخصصان في التأهيل الطبي وهما:

1. مستشفى التأهيل الطبي بمدينة الملك فهد الطبية في الرياض.
2. ومستشفى التأهيل الطبي في المدينة المنورة.

كما توجد سبعة مراكز تأهيل طبي متكاملة (تقدم خدمات العلاج الطبيعي، العلاج الوظيفي، الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية، علل النطق والتخاطب) وهي:

1. مركز التأهيل الطبي بمستشفى الملك خالد في حائل.
2. مركز التأهيل الطبي في مستشفى القنفذة العام.
3. مركز التأهيل الطبي في مستشفى الملك فيصل بالطائف.
4. مركز التأهيل الطبي في مستشفى الملك فهد بالهفوف.
5. مركز التأهيل الطبي في مستشفى القريات العام.
6. مركز التأهيل الطبي في مدينة الملك سعود الطبية بالرياض.
7. مركز التأهيل الطبي في مستشفى الملك خالد العام في محافظة حفر الباطن.

عدد الأقسام في مراكز التأهيل الطبي في هذه المستشفيات حتى تاريخه كالتالي: العلاج الطبيعي: (194) قسماً، العلاج الوظيفي: (33) قسماً، علل النطق والتخاطب: (9) أقسام، الأطراف الاصطناعية: (21) قسماً.

أما المشاريع الحالية لمراكز التأهيل الطبي للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم استحداث ما يلي: عدد (8) أقسام للعلاج الطبيعي في المناطق التالية: (الرياض – جدة – الطائف – القنفذة)، عدد (3) مراكز للتأهيل الطبي في المناطق التالية: (حفر الباطن – عسير – القصيم) عدد (2) أقسام للأطراف الاصطناعية في المناطق التالية: (الرياض – الأحساء).

أما مشاريع مراكز التأهيل الطبي تحت الإنشاء، فقد بلغت أعدادها كالتالي: عدد (19) قسماً للعلاج الطبيعي في المناطق التالية: (الرياض – مكة المكرمة – المنطقة الشرقية – جدة – الباحة – جازان – حائل – القصيم – الطائف – عرعر). عدد (3) مراكز للتأهيل الطبي في المناطق التالية: (حفر الباطن – الجوف). عدد (4) أقسام للأطراف الاصطناعية في المناطق التالية: (الجوف – الباحة – الطائف -عرعر). عدد (1) قسم لعلل النطق والتخاطب في المناطق التالية: (الباحة). عدد (1) مركز للسمعيات في منطقة (تبوك).

هناك أيضاً مشاريع تمت توسعتها وهي كالتالي: عدد (4) أقسام للعلاج الطبيعي في المناطق التالية: (مدينة الملك سعود الطبية – مكة المكرمة – القصيم – القنفذة). عدد (1) قسم للأطراف الاصطناعية في (مدينة الملك سعود الطبية).

تعمل وزارة الصحة في المملكة على رفع كفاءة مزاولي المهن الصحية لتقديم الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بنفس جودة الرعاية التي تقدمها للمهنيين الآخرين. ومن دلك إقامة الدورات التدريبية، حيث أقيمت خلال العامين الماضيين (33) دوره تدريبية بواقع (339) ساعة تعليم مستمر معتمدة من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية للعامين 1432-1433هـ. شملت تدريب حوالي (990) أخصائي وفني.

وفي مجال الخدمات العلاجية والتأهيلية للإعاقة النفسية، فقد شيدت وزارة الصحة (20) مستشفياً للصحة النفسية، و (4) أقسام نفسية داخل المستشفيات العامة، و (94) عيادة نفسية للبالغين، و (23) عيادة للأطفال والمراهقين منتشرة في محافظات ومدن وقرى المملكة، وقامت أيضاً بتحديث وإنشاء مباني جديدة للمستشفيات النفسية على أحدث طراز يضمن الراحة والترفيه والخصوصية للمرضى والمراجعين وبلغ مجموع الأسرّة المخصصة لذلك (4528) سريراً وجندت لخدمة هذه المستشفيات فرق طبية متخصصة تشمل: (627) طبيباً نفسياً، و (406 ) أخصائياً نفسياً، و(3008) ممرضاً، كما أنشأت وزارة الصحة وبالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية دوراً تأهيلية لناقهي الأمراض النفسية ممن لديهم إعاقة ذهنية ويحتاجون إلى إقامة طويلة الأمد، حيث تقوم وزارة الصحة وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بإرسال فريق طبي متخصص لزيارة دور الرعاية الاجتماعية وذلك للكشف المبكر أو لعلاج الإعاقات الذهنية والنفسية بالدور.

**(3) التأهيل وإعادة التأهيل**

تسعى المملكة في توفير أسباب الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بتأهيلهم وإعادة تأهيلهم من خلال برامج تأهيلية شاملة في مجالات العمل والتعليم والخدمات الاجتماعية، حيث اتخذت جملة من التدابير التشريعية والإجراءات التنفيذية لتحقيق أهداف التأهيل وإعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة.

نصت (المادة الثانية) من نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم رقم (م/37) وتاريخ 29/03/2002م بأن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة، وتقدم هذه الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في العديد من المجالات منها المجالات التدريبية والتأهيلية وتشمل تقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي، وتأمين الوسائل التدريبية الملائمة.

يُعرّف التأهيل وفقاً لنظام رعاية المعوقين الصادر بالمرسوم رقم (م/37) وتاريخ 29/03/2002م بأنه : عملية منسقة لتوظيف الخدمات الطبية، والاجتماعية، والنفسية، والتربوية، والمهنية، وذلك لمساعدة الشخص ذي الإعاقة في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية، بهدف تمكينه من التوافق مع متطلبات بيئته الطبيعية والاجتماعية، وكذلك تنمية قدراته للاعتماد على نفسه وجعله عضواً منتجاً في المجتمع ما أمكن ذلك.

واستكمالا للإجراءات التشريعية للأنظمة واللوائح الخاصة برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم(291) وتاريخ 4/9/1433هـ بالموافقة على اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية بهدف تشجيع القطاع الأهلي على المشاركة في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم بما يساهم في تطوير البرامج والخدمات المقدمة لهم من النواحي المهنية، والاجتماعية، والنفسية، والتربوية، والصحية، والترويحية، والتأهيلية من خلال مراكز للتأهيل المهني وأخرى للتأهيل الاجتماعي ومراكز الرعاية النهارية.

أُنشئت إدارة عامة لرعاية المعوقين وتأهيلهم، وهي إحدى الإدارات العامة بوكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية وتعنى بالتخطيط والإشراف

والمتابعة لجميع ما يقدم للأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. وترتبط الإدارة مباشرة بوكيل الوزارة المساعد للرعاية الاجتماعية.

تهدف الإدارة العامة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم إلى توفير الخدمات التأهيلية والاجتماعية المتكاملة لجميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة سواء كانت إعاقاتهم ذهنية أو حسية أو حركية على اختلاف درجاتها بسيطة أو متوسطة أو شديدة، وتتفاوت هذه الخدمات بتفاوت أنواع الإعاقات ودرجة شدتها ما بين إيوائية نهارية، وتأهيلية علاجية أو مهنية وذلك وفقاُ لأحدث الأساليب المعاصرة، مع إقرار إعانة مادية سنوية تتناسب مع درجة الإعاقة لمن لا تنطبق عليهم شروط الإيواء أو من يتعذر إيواؤهم أو أولئك الذين ترغب الأسر في رعايتهم.. ومن مهام الإدارة العامة لرعاية المعوقين وتأهيلهم ما يلي:

* اقتراح الخطط والبرامج والنشاطات الخاصة بمراكز رعاية المعوقين وتأهيلهم بالتنسيق مع الإدارات المختصة.
* التأكد من تقديم الخدمات المطلوبة للمعوقين وتقويمها.
* وضع قواعد تأهيل المعوقين وأسسه وإجراءاته.
* العمل من أجل تشجيع مبدأ التعاون بين أسرة المعوق ومراكز التأهيل.
* دراسة الإعانات الخاصة بأسر المعوقين وإقرارها وفقاً للوائح والأنظمة.
* تزويد مراكز التأهيل بخطط خدمات المعوقين وبرامجها وقواعد العمل بها وإجراءاتها.
* التنسيق بين الأجهزة الصحية في الدولة لتأمين الرعاية الصحية الكاملة للمعوقين وفقاً لاحتياجات كل منهم.
* التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ومكاتب العمل ومكاتب التوظيف الخاصة لإيجاد فرص العمل للمؤهلين مهنياً من المعوقين.
* تلقي تقارير مكاتب الشؤون الاجتماعية ومكاتب الإشراف ومراكز التأهيل الخاصة بالمعوقين والعمل من أجل تحقيق مقترحاتها.
* تبني المقترحات الخاصة بتطوير خدمات المعوقين وبرامج تأهيلهم.
* وضع الخطة السنوية لأنشطة وبرامج الإدارة العامة والفروع المرتبطة بها.
* تحديد احتياجات الإدارة العامة وفروعها من القوى البشرية والعمل لتوفيرها.
* الإشراف على الإدارات والأقسام والمراكز التابعة لها والعمل من أجل التنسيق فيما بينها ضماناً لتحقيق الأهداف.
* إعداد التقارير الدورية عن إنجازات الإدارة العامة ومعوقات الأداء فيها، إن وجدت وسبل التغلب عليها ورفعها للجهة المختصة.

كما أن الإدارة العامة لرعاية المعوقين وتأهيلهم تتشكل من ثلاث إدارات تعنى بالتأهيل الاجتماعي والمهني والشامل للأشخاص ذوي الإعاقة على النحو التالي:

**أولاً: إدارة التأهيل الاجتماعي**، وتختص بكافة الإجراءات الإدارية والفنية المتعلقة بالمستفيدين من الخدمات الإيوائية في المراكز والمؤسسات التأهيلية وطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية وبرامجها أو المساعدات المالية.

أما أهداف إدارة التأهيل الاجتماعي فتتمثل في توفير الخدمات التي تقدم من خلال هذه الإدارة لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق التأهيل الاجتماعي لحالات شديدي الإعاقة من الجنسين بإيواء من يحتاج منهم إلى ذلك في مراكز متخصصة بسبب شدة إعاقاتهم أو تعددها وعجز الأسرة عن رعايتهم.

هناك أيضاً مراكز للتأهيل الاجتماعي لشديدي الإعاقة تختص هذه المراكز بإيواء حالات الأشخاص ذوي الإعاقة من فئات شديدي الإعاقة غير القابلين للتأهيل المهني نتيجة شدة الإعاقة أو ازدواجية الإعاقات. وعدد مراكز التأهيل الاجتماعي في المملكة ثلاثة مراكز وهي تقبل الفئات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

* الإعاقات الجسمية الشديدة كالبتر المزدوج الشديد والشلل الرباعي أو الدماغي أو ضمور الأطراف.
* ازدواجية الإعاقة مثل التخلف العقلي مع كف البصر أو التخلف العقلي مع الصمم والبكم أو الشلل مع كف البصر وغيرها من الإعاقات المزدوجة.
* التخلف العقلي المتوسط أو الشديد.
* أي من الحالات غير الصالحة للتعليم الخاص أو التأهيل المهني.

أما الخدمات التي تقدم في مراكز التأهيل الاجتماعي فهي كالتالي:

* الإيواء الكامل الذي يتضمن المسكن والمأكل والملبس.
* الرعاية الصحية الكاملة العلاجية والوقائية، وتوفير العلاج الطبيعي المتكامل والتعاون مع المستشفيات المتخصصة في إجراء الفحوص الدقيقة والشاملة وإجراء العمليات المطلوبة.
* الرعاية النفسية.
* الترويح وشغل أوقات الفراغ.
* العلاج الطبيعي.
* العلاج الوظيفي.
* جميع ما يحتاجه الشخص ذي الإعاقة من خدمات وعناية خاصة.

**ثانياً: إدارة التأهيل المهني،** حيث تختص هذه الإدارة بمتابعة الإجراءات المتعلقة بتعليم المشلولين والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة (جسمياً أو حسياً أو عقلياً) على أنسب المهن لقدراتهم المتبقية بعد العوق والعجز وتوظيفهم، وذلك لتحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتحويلهم إلى أفراد منتجين قادرين على التفاعل والتكيف في المجتمع تكيفاً اجتماعياً يتيح لهم الاندماج والمشاركة وتأكيد الذات في محيطهم الأسري والاجتماعي بتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة الصالحين لذلك، ومتابعة تدريبهم سواء داخل المراكز أو خارجها.

أما أهداف إدارة التأهيل المهني فهيتأهيل المعوقين بدنياً وحسياً وعقلياً بتنمية ما لديهم من قدرات واستعدادات خاصة، وذلك بتدريبهم على المهن المناسبة من أجل إعادة تكيفهم نفسياً واجتماعياً ومهنياً وجعلهم قادرين على العمل والكسب المشروع.

هناك عدة مراكز للتأهيل المهني في المملكة تختص بتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة الجسمية، أو الحسية، أو العقلية على المهن المناسبة لقدراتهم وتحويلهم من طاقات بشرية معطلة إلى أفراد منتجين قادرين على التفاعل مع إخوانهم من بقية أفراد المجتمع وذلك بتدريبهم على أي مهنة مناسبة.

كما يمكن التدريب بالمجتمع الخارجي أي خارج مراكز التأهيل المهني وفقاً لبرامج وخطة تدريب مشتركة بين المراكز وجهات التدريب وذلك على المهن التي لا تتوفر بالمراكز. وكذلك دراسة طلب صرف المكافآت المستحقة للمتدربين والجهات التي تتولى الإشراف على تدريبهم وتأمين مستلزمات التدريب.

ويوجد ثلاث مراكز للتأهيل المهني في المملكة، وتشتمل مراكز التأهيل المهني الخاصة بالذكور والخاصة بالإناث على عدد من الأقسام والوحدات التي يتم فيها التدريب على المهن المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة منها: (الكهرباء، والتجليد، والنجارة، والأعمال المكتبية، والآلة الكاتبة، والحاسب الآلي، والسكرتارية، والدهان، والنقش، والزخرفة، وتنسيق الحدائق، والخياطة، والتفصيل، والأشغال النسوية، وأعمال السنترال..) وغيرها. ويتم التدريب على هذه المهن في القسمين الرجالي والنسائي كل بحسب ما يناسبه وما يختاره.

أما الفئات التي تقبل في مراكز التأهيل المهني على سبيل المثال لا الحصر:

* فئة الأشخاص ذوي الإعاقة جسمياً مثل المصابين ببتر في الأطراف العليا أو السفلى والمشلولين ومرضى القلب.
* فئة الصم والبكم وفئة ضعاف السمع
* فئة المكفوفين وضعاف البصر.
* فئة ناقهي الدرن.
* فئة الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية: التخلف العقلي البسيط والحالات المتحسنة من المصابين بالأمراض العقلية.

الخدمات التي تقدم في مراكز التأهيل المهني فهي كالتالي:

* التدريب المهني على مختلف المهن داخل المركز.
* التدريب المهني خارج المركز على المهن غير المتوفرة داخلياً.
* صرف مكافأة شهرية للمتدربين.
* توفير الإقامة الداخلية لمن لا يتوفر له السكن في المدينة المقر للمركز، مع توفير الإعاشة والملابس والخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها.
* توفير البرامج الرياضية والترويحية في المراكز.
* تقوم المراكز بالتعاون مع الإدارة العامة للتأهيل بتشغيل المتدربين الذين تم تأهيلهم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة والمعنية بالتوظيف.
* تشغيل المؤهلين عن طريق افتتاح مشروعات فردية بدعم مالي إعانة لقيام المشروع، وذلك لبعض المهن التي يمكن ممارستها.

**ثالثاً مراكز التأهيل الشامل:** وهي نمط من مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، إذ تضم هذه المراكز أقساماً للتأهيل المهني، وأقساماً للتأهيل الاجتماعي لشديدي الإعاقة. وقد استحدثت هذه المراكز لتجميع الخدمات التأهيلية في وحدة واحدة تقدم خدماتها من مصدر واحد وتحت إشراف إدارة واحدة لجميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين كل على حدة، وتقدم فيها جميع الخدمات والمزايا الواردة ضمن مراكز التأهيل الاجتماعي ومراكز التأهيل المهني وبنفس شروط القبول السابقة الخاصة بمراكز التأهيل الاجتماعي ومراكز التأهيل المهني مجتمعة.

ويبلغ عدد مراكز التأهيل الشامل (سبع وثلاثون) مركزاً موزعة على مختلف مناطق المملكة، ويجري التوسع في إنشاء هذه المراكز لتغطي كافة الاحتياجات الإيوائية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مناطق المملكة.

**(4) حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم ودوره في الحماية الاجتماعية**

تضمن المملكة حق التعليم للمواطنين، إذ تذكر (المادة الثلاثون) من النظام الأساسي للحكم أن الدولة توفر التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية. وعلى هذا الأساس، تسلم المملكة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم دون تمييز، وعلى أساس تكافؤ الفرص لهم، حيث تكفل المملكة نظاماً تعليمياً جامعاً على جميع المستويات.

فيما يتعلق بالإطار النظامي لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد جاء في نظام رعاية المعوقين بأن الدولة تكفل حق الشخص ذي الإعاقة في خدمات عدة منها: المجالات التعليمية والتربوية والتي تشمل تقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل بما يتناسب مع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدمة في هذا المجال.

أصدرت وزارة التعليم القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة الحكومية والأهلية بالقرار الوزاري رقم (1647/27) وتاريخ 27/06/2001م، وهذه القواعد تمثل الالتزامات العامة للوزارة تجاه الأطفال ذوي الإعاقة، وقد اشتملت هذه القواعد التنظيمية على عدد من الأهداف تتمحور حول التعليم والتأهيل لهؤلاء الأطفال بفئاتهم المختلفة، وتدريبهم على اكتساب المهارات المناسبة حسب إمكاناتهم وقدراتهم وفق خطط مدروسة وبرامج خاصة بغرض الوصول بهم إلى أفضل مستوى، وإعدادهم للحياة العامة والاندماج في المجتمع. كما أنها تنص على الاستفادة من البحث العلمي في تطوير البرامج والأساليب المستخدمة في مجال التربية الخاصة.

تطبق المملكة في سبيل تقديم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة أسلوب التعليم الخاص الموجه لفئات الإعاقة، بجانب أسلوب دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العام، حيث تقوم عدة وزارات ومؤسسات حكومية بعملية تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ أهداف السياسة التعليمية، كوزارة التعليم، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

ففي مجال التعليم المخصص لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم افتتاح العديد من المعاهد الحكومية للإعاقات المختلفة مثل: (معاهد التربية الفكرية، معاهد النور للمكفوفين، معاهد الأمل للصم...) بمختلف مراحلها الدراسية (روضة –ابتدائي – متوسط – ثانوي) إضافة إلى تجهيزها بالأدوات والمعينات السمعية والأجهزة للتدريب والتي تسهل العملية التعليمية. وبناء عليه، صدرت قرارات تنظيمية بقبول جميع الطلاب ذوي الإعاقة القابلين للتعليم في جميع مراحل التعليم الأساسية بغض النظر عن نوع الإعاقة، حيث تم تقديم الخدمات التعليمية والتأهيلية لفئات لم تكن مشمولة من قبل مثل الأشخاص ذوي صعوبات التعلم، والأشخاص ذوي التوحد، والأشخاص ذوي تعدد العوق، والأشخاص ذوي اضطرابات اللغة والكلام، والأشخاص ذوي العوق الصحي والجسمي. إلى جانب الفئات المشمولة سابقاً وهي: الأشخاص ذوي العوق البصري، والأشخاص ذوي العوق السمعي.

أما في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، فقد تم في عام 1990م البدء في دمج الطلاب ذوي الإعاقة إما بشكل جزئي في فصول خاصة ملحقة بمدارس التعليم العام، أو بشكل كلي في فصول التعليم العام جنباً إلى جنب مع أقرانهم طلاب التعليم العام، مع تقديم الخدمات التربوية والتأهيلية المساندة التي تضمن مسايرتهم لأقرانهم في الصفوف الدراسية المختلفة.

وقد قامت وزارة التعليم بعدد من التدابير التشريعية وتقديم عدد من الخدمات المساندة والمتعددة من أجل النهوض بعملية تعليم الأِشخاص ذوي الإعاقة، ومنها:

* تهيئة المدارس لتلبية الاحتياجات الأساسية لذوي الإعاقة بما يتطلبه ذلك من إجراء التعديلات البيئية الضرورية وإزالة العقبات التي تحد من تنقلهم في المدارس للاستفادة من كافة المرافق والخدمات المقدمة، كما يتم صرف الأجهزة التعويضية مجاناً كالمعينات السمعية الفردية لضعاف السمع وكذلك المعينات البصرية بكافة أنواعها لضعاف البصر، والعصا البيضاء الخاصة بالمكفوفين والكراسي المتحركة للمعوقين حركياً وغيرها.
* طباعة الكتب الدراسية بطريقة الخط البارز (برايل) وتسجيلها صوتياً، بالإضافة إلى توفير المستلزمات التعليمية للمكفوفين كالمكعبات الفرنسية للرياضيات وغيرها إضافة إلى تعديل وتكييف الكتب الدراسية المطبقة في التعليم العام لتناسب خصائص وقدرات الطلاب الصم واستخدام لغة الإشارة للتواصل مع الطلاب الصم.
* توظيف معلمين متخصصين حاصلين على مؤهلات جامعية في التربية الخاصة وفق المسارات التخصصية لكل إعاقة، أو معلمين حاصلين على دبلوم عالي في التربية الخاصة لا يقل عن سنه ونصف بعد المؤهل الجامعي، ويحظى هؤلاء المعلمين بميزات مادية إضافية بهدف تشجيعهم على الانخراط في هذا العمل ويتم عقد العديد من الدورات التدريبية للمعلمين على رأس العمل لتحسين أدائهم وقدراتهم في التعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة.
* تخصيص برامج للإسكان الداخلي لاستيعاب جميع الطلاب والطالبات في التربية الخاصة في جميع المراحل الدراسية ممن يتعذر وجود برامج للتربية الخاصة قرب مقر سكن أسرهم، وكذلك من يتعذر دمجهم في مدارس التعليم العام، وتشمل خدمات الإسكان الداخلي خدمات الإعاشة والكساء والمكافئة المالية الشهرية لكل طالب، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والنظافة.
* صرف مبلغ (5000) ريال مستلزمات تعليمية لكل مدرسة يدرس بها طالب من ذوي الإعاقة الجسدية أو الصحية.
* منح كل طالب منتظم في الدراسة بمعاهد وبرامج التربية الخاصة مكافأة شهرية على مدار العام بما في ذلك أشهر الإجازة الصيفية، وتختلف في مقدارها حسب المرحلة التعليمية وحسب إقامته مع أسرته وتتراوح بين (300 و450) ريالاً للمقيم مع أسرته، أو في القسم الداخلي وهي تتراوح بين (90 و180) ريالاً.
* تقدم الخدمات المساندة (التشخيص الطبي والنفسي، تقويم اللغة والكلام، العلاج الطبيعي، والوظيفي ....) للأشخاص ذوي الإعاقة من عمر سنة إلى عمر ثمانية عشر سنة من خلال (27) مركزاً أحدثها مركز الأمير سلطان للخدمات المساندة في مدينة الرياض.
* تخصيص منح دراسية للأشخاص ذوي الإعاقة من الدول العربية وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي.
* مجانية الدراسة في معاهد وبرامج التربية الخاصة للمقيمين بما في ذلك الإقامة في السكن الداخلي وجميع متطلباته.

كما تقوم وزارة التعليم، على إحداث عدد من البرامج المتعلقة بذوي الاعاقة منها:

أـ برامج متعددي العوق الملحقة بمعاهد التربية الفكرية لحالات التخلف العقلي المصاحب بإعاقة أخرى سواء حركية أو توحد أو غيرها، ويبلغ عددها وفق آخر إحصاء (27) برنامجاً، وهؤلاء يتلقون خدمات تربوية وتأهيلية بطريقة فردية" برنامج تربوي فردي" لكل طالب حسب قدراته وإمكاناته.

ب ـ برامج متعددي العوق ((سمعي+ بصري)) وهذه الفئة تقدم لها الخدمة في برامج ملحقه بمعاهد أو برامج العوق السمعي أو العوق البصري وبلغ عددها وفق آخر إحصاء (22) برنامجاً.

ج ـ برامج خاصة بمتعددي العوق من فئة (الإعاقة السمعية+ التخلف العقلي البسيط) ضمن برامج العوق السمعي.

كما يتم تقديم الخدمات التعليمية والتربوية للمعوقين فكرياً في معاهد خاصة ويبلغ عددها (28) معهداً، وفي مدارس التعليم العام لفئة القابلين للتعلم ويبلغ عددها (1015) برنامجاً للبنين والبنات، أما في مجال الصم وضعاف السمع فقد قامت وزارة التعليم بإعداد مناهج دراسية لفئة الصم مستقاة من مناهج التعليم العام بعد إجراء تعديلات عليها وتكييفها بما يتلاءم وخصائص وإمكانات هذه الفئة، حيث تم إدراج لغة الإشارة وبعض الصور التوضيحية في هذه المناهج، بالإضافة إلى إجراء تعديلات طفيفة بالمحتوى التعليمي مع المحافظة على البنية الرئيسية لهذه المناهج.

وفي مجال افتتاح البرامج والمعاهد في التربية الخاصة، فالجدول التالي يوضح التوسع في إعداد المعاهد والبرامج خلال الفترة من 1990م إلى 2014م.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الفترة | 1990م | | 2014م | |
| الفئة | بنين | بنات | بنين | بنات |
| معاهد وبرامج التربية الخاصة | 31 | 16 | 2910 | 1282 |
| طلاب معاهد وبرامج التربية الخاصة | 3649 | 2081 | 35229 | 15680 |

تم توفير التجهيزات والوسائل اللازمة الخاصة بذوي الإعاقة، فقد تم تأمين احتياج ما يقارب 75% من غرف المصادر الخاصة ببرامج صعوبات التعلم من التجهيزات والمستلزمات التعليمية اللازمة سواءً من السبورات الذكية أو الحاسبات أو الطاولات الخاصة وغيرها، كما تم تأمين أجهزة ووسائل معينه لذوي الإعاقات العقلية، وكذلك توفير المعينات البصرية للطلاب ضعاف البصر في التربية الخاصة وفي التعليم العام مثل المكبرات بأنواعها وشاشات التلفزيون المكبرة، كما يتم بشكل مستمر توفير

المعينات السمعية الفردية لجميع الطلاب الصم وضعاف السمع سواء في التربية الخاصة أو التعليم العام، كما تم توفير وحدة منتقلة لقياس السمع وصب القوالب، والعمل جار على تأمين المزيد من الوحدات، بالإضافة إلى وضع الأدلة اللازمة لفئة ذوي صعوبات التعلم، وتصميم البرامج الإلكترونية اللازمة لمساعدة المعلم/ المعلمة على أداء عملهم بوضوح مثل (دليل معلم/ معلمة صعوبات التعلم/ البرنامج الإلكتروني لصعوبات التعلم).

أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، فقد صدرت التعليمات بقبول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين في مؤسسات التعليم الجامعي ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لم يكونوا يقبلوا من قبل مثل: الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، والأشخاص ذوي اضطراب التوحد، والأشخاص ذوي صعوبات التعلم.. الخ، مع ضرورة أن تقوم هذه المؤسسات بإيجاد برامج التهيئة وبرامج المتابعة التي تضمن نجاحهم في تلك المؤسسات. وقد اتخذت وزارة التعليم مجموعة من الإجراءات والتدابير كالتالي:

* اعتماد خطة لتطوير المقررات الجامعية في تخصصات التربية الخاصة ضمن مدة زمنية محددة، وبما يتواكب مع التطورات العالمية.
* أيضاً تم اعتماد برنامج للابتعاث الخارجي في مجالات التربية الخاصة والتأهيل الصحي، وتخصيص ما لا يقل عن (1000) بعثة خلال خمس سنوات، والتوسع في عدد المقاعد المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة المتميزين.
* التوسع في فتح تخصصات علمية على مستوى البكالوريوس والدبلوم العالي، لتخصصات التربية الخاصة.
* زيادة المخصصات المالية الموجهة للبحوث العلمية والدراسات وتأليف الكتب وترجمتها في مجالات التربية الخاصة والتأهيل.
* كما قامت وزارة التعليم بتشجيع الجامعات السعودية على استحداث أقسام للتربية الخاصة وبرامج ومسارات متخصصة في مجال التربية الخاصة

وكذلك التأهيل الطبي للأشخاص ذوي الإعاقة لتزويد الوزارات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات سوق العمل الخاصة بالكفاءات المتخصصة في التربية الخاصة والتأهيل الطبي من الجنسين.

كما أتاحت وزارة التعليم فرصة الابتعاث الداخلي والخارجي للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين، من خلال برامج معدة لذلك للمراحل الجامعية وما فوقها. كما تم توفير المخصصات المالية للأشخاص المبتعثين من ذوي الإعاقة، فقد نص قرار مجلس الوزراء رقم (124) وتاريخ 28/12/1977م على معاملة الطلاب ذوي الإعاقة الجسمية والعقلية المبتعثين للدراسة في الخارج ممن هم دون المرحلة الجامعية أسوة بالطلاب المبتعثين للدراسة الجامعية من حيث المخصصات والبدلات وجميع المكافآت الأخرى.

نص أيضاً قرار مجلس الوزراء رقم (20) وتاريخ 9/11/1983م على أن يخصص لكل طالب كفيف يلتحق بإحدى الجامعات داخل المملكة أو خارجها إعانة مالية مساوية لمرتب المرتبة الخامسة باسم بدل قارئ ووسائل معينة، بالإضافة للمكافآت التي تصرف للطالب المبصر، كما نص التعميم الوزاري رقم (3/2/9/198) وتاريخ 29/08/1985م على عدد من المزايا للطلبة من ذوي الإعاقة، منها:

* تتحمل الدولة نفقات رسوم الإقامة والإعاشة والدراسة والتدريب التي تدفع للمدارس أو المؤسسات الداخلية التي يقيم فيها الطلبة ذوي الإعاقة.
* يصرف شهرياً للطالب ذي الإعاقة الذي يقيم في القسم الداخلي (15%) من الإعانة الشهرية كمصروفات خاصة فقط.
* يستحق الطالب ذي الإعاقة البدلات السنوية مثل بدل الملابس وبدل الكتب، أما بالنسبة لبدل العلاج السنوي فلا يصرف للطالب ذي الإعاقة إذا كان يوجد في القسم الداخلي الذي يقيم فيه طبيب لعلاج الحالات العادية التي لا تحتاج إلى تنويم في المستشفى.
* تتحمل الدولة تكاليف علاج الطالب ذي الإعاقة في الحالات التي تحتاج إلى تنويم في المستشفى كإجراء عمليات جراحية أو ما شابه ذلك مما لا يمكن لطبيب القسم الداخلي علاجه.
* إذا كان الطالب ذي الإعاقة ملحقاً بمدرسة أو مؤسسة غير داخلية فتصرف له الإعانة الشهرية كاملة وكذلك المخصصات السنوية من بدل الكتب والملابس والعلاج.

وفي مجال إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الفني والتدريب المهني، تعمل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على تقديم التدريب للأشخاص ذوي الاعاقة، حيث قامت المؤسسة بإنشاء أول قسم تقنية خاصة للإعاقة السمعية لخريجي الثانوي في عام 2004م بمدينة الرياض وهو الأول على مستوى الشرق الأوسط (تطبيقات مكتبية) كما تم افتتاح بعد ذلك مباشرة قسمين للصم في كليتي بريدة (تطبيقات مكتبية) وحائل (تخصص تطبيقات مكتبية، تخصص شبكات). كما تم في عام 2006م افتتاح شعبة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في قسم التقنية الخاصة بكلية الرياض، حيث سعت المؤسسة إلى تضمين الخطة التدريبية لديها تدريب وتأهيل فئات إضافية من الأشخاص ذوي الإعاقة لتشمل فئات: الإعاقة الذهنية، والإعاقة العقلية، والإعاقة الجسدية، وقد قامت المؤسسة في سبيل تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم لمتطلبات سوق العمل بعدد من الخطوات والتي منها ما يلي:

* التوسع في البرامج القائمة وافتتاح تخصصات وبرامج جديدة لتشمل جميع فئات الاعاقة القابلة للتدرب من الجنسين.
* الاستفادة من المعايير المهنية الوطنية لتحديد المهن المناسبة لفئات الاعاقة المختلفة والمهارات المطلوبة لكل مهنة.
* الاهتمام بالتوجيه المهني لتدريب ذوي الاعاقة على مهن جديدة تراعي قدراته وظروفه واهتماماته وتلبي احتياج سوق العمل.
* إدخال أساليب جديدة للتدريب مثل التدريب عن بعد بالمنزل للإعاقات التي تصعب تحركها كالإعاقات الحركية الشديدة والإناث ذوات الإعاقة إعاقة متوسطة إلى شديدة.
* التنسيق مع أصحاب العمل قبل تدريب ذوي الاعاقة لضمان ملائمة الوظيفة والتوظيف.
* التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الخدمات المواصلات ودور إيواء للشخص ذي الإعاقة وولي أمره طوال فترة التدريب إما بالاتفاق مع دور إيواء أو إعطائه مبلغاً مقطوعاً يغطي تكلفة الإقامة.

**(5) حق العمل ودوره في الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة**

تكفل المملكة رعاية حق العمل وتيسير سبله لكافة مواطنيها دون أدنى تمييز في الوظيفة العامة على أي أساس، كما نصت (المادة الثامنة والعشرون) من النظام الأساسي للحكم "تُيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل".

الأصل أن تشريعات الخدمة المدنية (الوظيفة العامة) في المملكة عامة، إذ لا يوجد أي تشريع يستثني الأشخاص ذوي الإعاقة من الحق في الوظيفة العامة والحصول على المرتب المساوي لمرتبات الآخرين، والفرص التدريبية والتأهيلية كغيرهم من الآخرين، إلا أنه ولضمان توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والتشجيع عليه ودعمه كان هناك بعض التشريعات والتدابير التي تمثل إطاراً قانونياً لذلك.

أشارت (المادة الثانية) من نظام رعاية المعوقين الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ 29/03/2000م إلى أن الدولة تكفل حق الشخص ذي الإعاقة في خدمات عدة تقدم لهم عن طريق الجهات المختصة في العديد من المجالات منها مجال العمل ويشمل التوظيف في الأعمال التي تناسب قدرات الشخص ذي الإعاقة

ومؤهلاته لإعطائه الفرصة للكشف عن قدراته الذاتية ولتمكينه من الحصول على دخل كباقي أفراد المجتمع، والسعي لرفع مستوى أدائه أثناء العمل عن طريق التدريب.

كما أن المملكة من خلال وزارة العمل تحرص على العمل على توفير كافة السبل لضمان توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص، حيث نصت (المادة الثامنة والعشرون) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم) ٥١ (وتاريخ 27/9/2005م "على كل صاحب عمل يستخدم (25) عاملاً فأكثر، وكانت طبيعة العمل لديه تمكنه من تشغيل المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنياً أن يشغل (4%) على الأقل من مجموع عدد عماله من المعوقين المؤهلين مهنياً، سواء أكان ذلك عن طريق ترشيح وحدات التوظيف أو غيرها"، وعليه أن يرسل إلى مكتب العمل المختص بياناً بعدد الوظائف والأعمال التي يشغلها المعوقون الذين تم تأهيلهم مهنياً وأجر كل منهم".

أصدرت وزارة العمل القرار الوزاري رقم ( 4072/4/5 ) وتاريخ 11/03/2008م باحتساب الشخص الواحد من ذوي الإعاقة عن أربعة موظفين في نسبة السعودة في المنشآت الأهلية، وذلك لتحفيز منشآت القطاع الخاص على توفير الفرص الوظيفية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتناسب مع قدراتهم ، وما صدر به أيضاً قرار وزارة العمل رقم 1/1/4624/ع بتاريخ 8/9/2012م بشأن تنظيم احتساب الأجور الشهرية والفئات الخاصة في برنامج نطاقات والتي منها الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل، المتضمن في البنود رقم: 12، 13، 14، 18 من القرار ما يخص كيفية احتساب الأشخاص ذوي الإعاقة في نسب التوطين.

ولحفظ حقوق الأِشخاص ذوي الإعاقة في العمل، فإن وزارة العمل تعمل على متابعة منشآت القطاع الخاص من خلال المفتشين بحثهم على تهيئة المكان المناسب ومتابعة من يعمل منهم في مكان عملهم للتأكد من أنهم يعملون في ظروف جيدة وفي بيئة مناسبة، ووضع مداخل ومخارج ومواقف خاصة لهم وتوفير كراسي متحركة عادية وكهربائية بما يتناسب مع حالة كل منهم بما يكفل سهولة وتنقل الشخص ذي الإعاقة

داخل عمله بكل سهولة، وأيضاً تشجيع المنشآت بتوفير مصاعد كهربائية ودورات مياه خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومترجمين للغة الإشارة. وكذلك ما نصت عليه المواد رقم: (26، 28، 120، 243) من نظام العمل والتي تشير إلى حقوق كافة الاشخاص في العمل والتوظيف ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما فيما يتعلق بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول بصورة فعّالة على البرامج العامة التأهيلية والتقنية والمهنية، فقد تم إعداد برامج تأهيل مهني تواكب متطلبات سوق العمل موجه لذوي الإعاقة البسيطة والمتوسطة لانخراطهم في مجال العمل بالتنسيق مع التنظيم الوطني المشترك والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

كما تعمل وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية، ووزارة الشؤون الاجتماعية لاستيعاب خريجي مراكز التأهيل المهني من الأشخاص ذوي الإعاقة في الفرص الوظيفية المطروحة ومتابعة توظيفهم.

تقوم وزارة العمل بحث منشآت القطاع الخاص وتحفيزهم وتقديم التسهيلات لهم وتشجيعهم على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم في عام 2012م تفعيل إدارة بمسمى "إدارة سياسات عمل الأشخاص ذوي الإعاقة تحت مظلة وكالة السياسات العمالية" وأصبحت هذه الإدارة ضمن الهيكل التنظيمي في الوكالة ويرأسها شخص من ذوي الإعاقة السمعية، بالإضافة إلى أنه تم استحداث قسم لشؤون توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة تحت مظلتها.

قامت كذلك وزارة العمل في سبيل تعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتطويره وإعداد الخطط والسياسات المتقدمة لذلك، بتوقيع اتفاقية مع شركة استشارية بريطانية في إبريل 2011م للعمل على مبادرة تهدف إلى تنفيذ مشروع إعداد استراتيجية وطنية لتوظيف وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وقد بدأ العمل على تنفيذ المبادرة في أكتوبر 2011م على مرحلتين بهدف الوصول للآتي:

* مسح واستطلاع واقع التوظيف والعمل للأشخاص ذوي الإعاقة.
* التعرف على الإحصاءات والأعداد للأشخاص ذوي الإعاقة.
* دراسة الوضع الحالي للأنظمة واللوائح والتشريعات والممارسات المعتمدة والمتبعة في توظيف ذوي الإعاقة.
* تحديد الجهات الرئيسية التي يجب إشراكها لإنجاح هذه المبادرة.
* إمكانية تحسين الممارسات والآليات المتبعة في التوظيف لتماثل ما هو معمول به في الدول المتقدمة.
* توفير الخدمات المستندة على النتائج في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.
* التعرف على العقبات التي تعيق فرص العمل والتوظيف لتكون الركيزة للعمل على إيجاد حلول لقضية توظيف ذوي الإعاقة.
* إيجاد وتفعيل حلول سريعة لتنفيذ بعض المقترحات لخدمة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

استحدثت وزارة العمل برنامج " توظيف وعمل الأشخاص ذوي الإعاقة - توافق " في مطلع عام 2012م، كاستراتيجية لمؤامة سياسات الدولة في مساندة الاشخاص ذوي الاعاقة أسوة بباقي فئات المجتمع و لتشجيع القطاع الخاص على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل ليكونوا ضمن منظومة سوق العمل حيث تعمل الوزارة حالياً من خلال برنامج توافق على المشاريع التالية:

* التعاون مع وكالة السياسات العمالية على اعداد لائحة تنفيذية لتطبيق نص المادة رقم 28 الباب الثاني في نظام العمل (تنظيم عمليات التوظيف) الفصل الثاني (توظيف المعاقين)؛ التاريخ المتوقع للخروج باللائحة في الربع الأول من عام 2015م.
* العمل من خلال "مشروع تعريف الإعاقة والعمل" على تضمين ألية لتنفيذ التعميم رقم (7/هـ/1402) بتاريخ 19/11/1981م، والذي نص على توصية جميع الأجهزة الحكومية بضرورة مراعاة تيسير الخدمات

للأشخاص ذوي الإعاقة بما فيها التسهيلات المرتبطة بالعمل؛ التاريخ المتوقع للخروج بالقرار الوزاري لتعريف الإعاقة والعمل قبل نهاية عام 2014م.

* العمل قائم على "مشروع اعداد نظام ترخيص المنشأت كبيئات عمل مساندة لتوظيف وعمل الاشخاص ذوي الإعاقة" وبالتنسيق مع شبكة أصحاب الاعمال والإعاقة "قادرون" ووكالة التفتيش ووكالة السياسات العمالية على اعداد هذا النظام لضمان عدم التمييز وفرص عمل لائقة للموظفين من ذوي الإعاقة؛ وحالياً المشروع في طور التجربة لعامي 2014 / 2015م، بالإضافة إلى إعداد تعريف للإعاقة والعمل.
* اصدار مسودة لقرار وزاري لتعريف الإعاقة والعمل وتوفير الخدمات التيسيرية.
* جدول استرشادي للخدمات التيسيرية لتسهيل القيام بالعمل للأشخاص ذوي الإعاقة.
* دليل استرشادي لأصحاب الأعمال عن أمثلة للوظائف / المهن المتناسبة مع الإعاقات المختلفة.
* دليل ارشادي عن مواد نظام العمل واللوائح التنفيذية كوسيلة استرشاديه لتوضيح حقوق وواجبات الموظف العامل من ذوي الإعاقة تحت مواد النظام المختلفة، ومرجعية لأصحاب الاعمال عن حقوق وواجباتهم اتجاه التوظيف والتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين؛ (صدرت جميعها مع نهاية عام 2014).

ويشمل برنامج " توظيف وعمل الأشخاص ذوي الإعاقة - توافق " على عدد (20) مشروعاً ليتم العمل عليها خلال السنوات 2012-2016م، وقد بدأ العمل في المشاريع التالية:

* إعداد أداة لتقييم القدرة على العمل.
* التنسيق مع منظمة العمل الدولية في مشروع مراجعة نظام العمل وذلك لعمل التعديلات المناسبة لتوظيف ذوي الإعاقة وتحديد الحقوق والواجبات.
* برامج التدريب والتوظيف المدعوم لتهيئة ذوي الإعاقة للعمل.
* استحداث شبكة أصحاب الاعمال والإعاقة "قادرون" بموجب الترخيص من وزارة التجارة والصناعة سجل تجاري رقم (4030264450) بتاريخ 4/2/2014م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة. وذلك لدعم ومساندة قضية توظيف وعمل ذوي الإعاقة في القطاع الخاص والعام.
* الاستعانة ببرنامج حافز في صندوق تنمية الموارد البشرية لتوظيف ذوي الإعاقة، وتطوير استمارة حافز لتشمل بيانات دقيقة عن المسجلين من خلال ا لبرنامج.
* التنسيق مع قنوات التوظيف في صندوق تنمية الموارد البشرية للبدء في فتح فرص التوظيف لذوي الإعاقة كبيئات نموذجية داعمة لتوظيف هذه الفئة.
* تهيئة بيئة وزارة العمل لتكون بيئة نموذجية مساندة لعمل الموظفين والمراجعين من ذوي الإعاقات المختلفة من خلال عمل دورات توعوية للقياديين والموظفين عن عمل ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى إقامة دورات لغة الإشارة للتعامل مع الصم من الموظفين والمراجعين.
* عمل تعديلات على الموقع الالكتروني للوزارة العمل لتسهيل استخدامه من قبل ذوي الإعاقة من الصم والكفيفين.
* بدء تهيئة المباني والمرافق التابعة للوزارة العمل لتسهيل الوصول الشامل لذوي الإعاقات المختلفة، عمل دليل التعامل وتوظيف ذوي الإعاقة في وزارة العمل.

بدء التنسيق بين وزارة العمل من جانب وبعض الوزارات من جانب آخر للتعاون في كل ما من شأنه تعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برنامج (توافق) لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ذلك بدء التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية

لإيجاد آلية سريعة لمشكلة رجوع الشخص ذوي الإعاقة على نظام الضمان الاجتماعي في حالة فقدان الوظيفة. **(مرفق برنامج توافق باللغة الإنجليزية).**

أما فيما يتعلق بالأعمال الحرة للأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها، فإن نظام رعاية المعوقين نص على أن تمنح الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة قروضاً ميسرة للبدء بأعمال مهنية أو تجارية تتناسب مع قدراتهم سواء بصفة فردية أو بصفة جماعية حيث نصت (المادة الخامسة) منه بأن تمنح الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة قروضاً ميسرة بدون فوائد للبدء بأعمال مهنية أو تجارية تتناسب مع قدراتهم سواء بصفة فردية أو بصفة جماعية. وإجراء هذا يعد من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية وفق ما سبق الإشارة إليه من أن وزارة الشؤون الاجتماعية تمنح قروضاً لدعم المشاريع الصغيرة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشارك في هذا عدة جهات مثل الغرف التجارية والصناعية، وكذلك صندوق المئوية وبنك التسليف لتمويل المشاريع الصغيرة.

**(6) تيسير الوصول ودوره في الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة**

إن تهيئة البيئة العمرانية أمر ضروري لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية واندماجهم في المجتمع ووصولهم على قدم المساواة مع غيرهم إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات. لذا قامت المملكة بعدد من المبادرات لتيسير الوصول إلى البيئة العمرانية والمعلومات وإزالة كل العراقيل أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تضمن نظام رعاية المعوقين في مادته (الثانية) أن الدولة تكفل حق الشخص ذي الإعاقة في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على تقديم هذه الخدمات عن طريق الجهات المختصة في كل المجالات، ومنها تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل الأِشخاص ذوي الإعاقة بأمن وسلامة وبأجور مخفضة للأشخاص ذوي الإعاقة ومرافقيهم، بالإضافة إلى توفير أجهزة التقنية المساعدة للوصول.

ومن التدابير التشريعية التي اتخذتها المملكة أيضاً لتهيئة البيئة العمرانية، ما صدر به التعميم رقم (7/هـ/1402هـ) في تاريخ 19/11/1981م الموجه لجميع الجهات الحكومية والذي قضى بضرورة مراعاة تيسير الوصول والخدمات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى إثره قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بإعداد كتيب يحتوي على الاشتراطات والمعايير الفنية الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لأخذها في الاعتبار عند الشروع في أعمال التصميم أو الترميم من أجل تيسير وتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتهيئة الأوضاع والأبعاد المناسبة في الأماكن العامة والخاصة التي يرتادونها، حيث تلتزم بها الأمانات والبلديات وتطالب بها عند إصدار التراخيص للمباني العامة والخاصة، وذلك بموجب التعميم الوزاري رقم (887/4/و/ف) وتاريخ 5/02/2006م. كما اهتم هذا الكتيب أيضاً بالالتزام بالاشتراطات الواجب مراعاتها عند تصميم المساجد واختيار مواقعها لضمان سهولة الوصول إليها.

قامت وزارة الشئون البلدية والقروية بموجب التعميم رقم (44816) وتاريخ 8/7/2013م، بتوجيه الأمانات والمكاتب الاستشارية والهندسية وشركات المقاولات المنفذة للمشاريع العامة والخاصة بتطبيق الاشتراطات والمتطلبات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة التي تضمنها كود البناء السعودي.

صدر الأمر السامي رقم (35362) وتاريخ 29/7/2013م القاضي باعتماد برنامج الوصول الشامل بصيغته النهائية، إذ يشتمل هذا البرنامج على المستوى الوطني على أربعة أدلة إرشادية لبرنامج الوصول الشامل هي: (1) الدليل الإرشادي للوصول الشامل في البيئة العمرانية، (2) الدليل الإرشادي للوصول الشامل في وسائط النقل البرية، (3) الدليل الإرشادي للوصول الشامل في وسائط النقل البحرية، (4) الدليل الإرشادي للوصول الشامل للوجهات السياحية وقطاعات الإيواء). **(مرفق برنامج الوصول الشامل باللغة الإنجليزية).**

أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية دليل تصميم أرصفة الطرق، الذي يشتمل على اشتراطات ومتطلبات حركـة الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميـم الأرصفــة، وقد تم بموجب التعميم الوزاري رقم 52776 وتاريخ 2/4/2005م، توجيه الأمانات بالالتزام بما ورد فيه من اشتراطات وأحكام.

قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب التعميم الوزاري رقم 3505 وتاريخ 21/11/2013م، بتوجيه الأمانات بالاهتمام باللوحات الإرشادية واللافتات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق لائحة الغرامات عن المخالفات البلدية على من يقوم بإزالة هذه اللوحات واللافتات.

كما أن المسجد الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، وجميع المشاعر المقدسة ميسرة الوصول والاستخدام السهل للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يوجد في جميع مداخلها مزالق وممرات خاصة وآمنة للكراسي المتحركة، بالإضافة إلى توفير الكراسي الكهربائية واليدوية المتحركة للأشخاص ذوي الإعاقة في كلا الحرمين الشريفين مجاناً، وتخصيص مسار خاص لهم في منطقة المسعى، وآخر في الطواف.

وفيما يخص تيسير الوصول إلى وسائل النقل وتسهيل استخدامها للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد ضمنت وزارة النقل عدداً من لوائحها نصوصاً تقضي بإلزامية تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لوسائل النقل، ومن ذلك:

* نصت الفقرة (15) من المادة (الثامنة) من لائحة إجراءات شروط منح التراخيص لمزاولة نشاط النقل المدرسي - المعتمدة من وزارة النقل بتاريخ 9/6/1994م - على "تزويد سيارات نقل الطلبة أو الطالبات من ذوي الإعاقة بما يلزمها من تجهيزات خاصة ووفقاً لما تطلبه الجهة التعليمية من مواصفات أو اشتراطات".
* تضمنت الفقرة (24) من المادة (الرابعة) من اللائحة المنظمة لنشاط الأجرة العامة - المعتمدة بالقرار الوزاري رقم (01/4772) وتاريخ 1/11/2012م النص على "مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة عند ركوب السيارة والنزول منها"، علما بأن هناك مخالفة مقررة على سائق سيارة الأجرة الذي لا يقوم بمساعدة الراكب من ذوي الإعاقة أو المسن أو العاجز وذلك بتغريمه بمبلغ (500) ريال.

كما تقوم وزارة النقل بتقديم عدد من التسهيلات والاستثناءات من بعض الشروط الواردة في لوائحها للشركات التي ترغب في تقديم خدمات النقل للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ذلك استثناء إحدى الشركات من توفير الحد الأدنى من مركبات الأجرة العامة والبالغة (50) مركبة ليكون في حدود (5 إلى 10) مركبات تشجيعاً لهذه الشركة وتمكينها من الحصول على ترخيص لممارسة نشاط الأجرة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما ضمنت وزارة النقل الاستراتيجية الوطنية للنقل عدة برامج لتحسين مجال النقل، ومنها "برنامج مجال نقل الركاب" الذي يهدف إلى إدخال مزيد من التطوير والتحسين على مجال نقل الركاب الذي يتضمن نظم وخدمات النقل داخل المدن وحركة الركاب، ويتضمن هذا البرنامج عدة إجراءات لتنفيذه ومنها تطوير الضوابط لضمان التنقل الميسر للأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل وصولهم إلى وسائل النقل، وذلك من خلال إقرار عددٍ من الإجراءات من بينها ما يلي:

* تزويد جميع وسائل النقل العام بالمزايا التي تسهل الوصول إليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.
* تقديم خدمات مخصصة تتجاوب مع الطلب باستخدام مركبات خاصة توفر خدمات النقل للأشخاص ذوي الإعاقة بناء على الطلب.

كما ضمنت وزارة النقل خطتها الخمسية عدداً من الأهداف والمهمات ومنها "الأخذ بمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في كل ما له علاقة بنشاط النقل"، من أهمها:

* أن تأخذ الوزارة في الاعتبار عند إعداد دراسات وتشريعات النقل وكذلك عند تصميم أنظمة النقل العام متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
* أن تضمن استراتيجيات وسياسات النقل ولوائح وأنظمة النقل ما ينظم ويطوع خدمات النقل للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما قامت وزارة النقل - بالتعاون مع مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة - بتطوير معايير ومواصفات الطرق ووسائل النقل الملائمة لتنقلات الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد تم التنسيق بين الوزارة ومركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة لبحث تحقيق التالي:

- تقويم المستوى الحالي من سهولة الوصول الشامل ضمن الطرق والمرافق العامة وأنظمة النقل والبنية التحتية القائمة وبشكل خاص تحديد معايير المستويات الحالية لسهولة الوصول مقارنة بالمعايير الأساسية والممارسات المثلى إقليميا ودولياً.

- إنشاء إطار عمل لسهولة الوصول الشامل يحدد ضوابط الكيفية التي يتم وضع سهولة الوصول وتطويرها.

- وضع إرشادات لسهولة الوصول الشامل.

أما فيما يتعلق بتيسير الوصول إلى المعلومة، فقد قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتعميم الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على شركات الاتصالات لمراعاة ما جاء فيها من أحكام، وكان من نتائج ذلك الآتي:

* إطلاق شركة الاتصالات السعودية باقة مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة تهدف إلى منح خدمات مجانية تتضمن (دقائق مجانية لمكالمات الاتصال المرئي، وعدد من الرسائل النصية، ورسائل الوسائط، وتخفيض على استخدام الإنترنت والمكالمات الدولية).
* قيام شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي) بتخصيص باقة تستهدف ذوي الإعاقة السمعية والنطق، وذلك بمنحهم خدمات مجانية للاتصال المرئي والرسائل النصية شهراً وتخفيض على خدمات أخرى.

قامت وكالة الأنباء السعودية (واس) أيضاً باستحداث وسيلة تواصل تحتوي على قناة خاصة لأصحاب الإعاقة السمعية تشمل (رسائل مرئية) لنقل الإشارة، كما استحدثت وسيلة خاصة لإيصال المعلومات للمكفوفين من خلال الرسائل الصوتية.

**(7) مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة**

تكفل المملكة لمواطنيها بكافة أجناسهم وأطيافهم ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة، أسباب العيش، وبأن يحيوا حياة كريمة على قدم المساواة مع الآخرين دون أدنى تمييز، وذلك من خلال مجانية العلاج والتأهيل والرعاية الاجتماعية الكاملة، وتوفير الأجهزة الطبية المساعدة، والدخل الشهري للمعوزين منهم، والرعاية المنزلية، بالإضافة إلى الدعم المالي للمشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

تمثل الإعانات المقدمة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية رافداً مهماً من روافد الرعاية الاجتماعية التي يحتاجها أفراد وأسر الفئات الخاصة سواء كانوا أشخاصاً من ذوي الإعاقة أو أيتاماً أو من في حكمهم ممن أوكلت رعايتهم إلى الوزارة، حيث تقوم الوزارة بصرف إعانة مالية للأسر التي لديها شخص من ذوي الإعاقة واحد أو أكثر، حيث تتولى إدارة الإعانات في الوزارة صرف الإعانة لمن تمت دراسة حالاتهم، وقد صدرت في هذا الشأن عدد من القرارات التي تتضمن صرف إعانات لبعض الفئات من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

* إعانات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة التي تصرف بناء على (المادتين الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون)، من اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (34) وتاريخ 28/1/1980م، القاضي بمنح أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتعذر قبولهم بمراكز التأهيل

أو الذين يرغب أولياء أمورهم في رعايتهم إعانة سنوية وفق شروط محددة وتقارير طبية.

* قرار مجلس الوزراء رقم (88) وتاريخ 17/05/2005م بمنح مراكز الرعاية الأهلية التي تقدم رعاية جزئية للأشخاص ذوي الإعاقة خلال فترات محددة إعانة سنوية عن كل حالة تقبلها لديها بحيث لا تتجاوز نصف مقدار الإعانة السنوية المقررة لأولياء أمور الأِشخاص ذوي الإعاقة التي سبق الإشارة إليها.
* إعانة كراسي الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديل سياراتهم: صدر الأمر السامي رقم (7/1285/م) وتاريخ 31/01/1989م، والأمر السامي رقم 7852/1 بتاريخ 19/5/2005م، بقيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتحويل سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة ليتمكنوا من قيادتها باليدين بدلاً من القدمين مع تأمين الكراسي المتحركة للأشخاص ذوي الإعاقة المحتاجين لذلك.

يمكن تقسيم الإعانات المادية والعينية للأشخاص ذوي الإعاقة التي تساهم في توفير معيشة لائقة لهم على النحو التالي:

أولاً: الإعانات المالية: صدر أمر خادم الحرمين الشريفين بتاريخ 27/12/2007م بزيادة الإعانات بنسبة (100%) وهي كالتالي:

الإعانات تعطى للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم التي تقوم برعايتهم في بيوتهم وهي تتراوح ما بين أربعة إلى عشرين ألف ريال سنويا تتوزع على أربعة مستويات على النحو التالي:

1. إعاقة بسيطة وتحصل على أربعة ألاف ريال.
2. إعاقة متوسطة وتحصل على ثمانية ألاف ريال.
3. إعاقة شديدة وتحصل على ستة عشر ألف ريال.
4. إعاقة شديدة جدا وتحصل على عشرين ألف ريال.

ثانياً: توزيع الأجهزة المعينة التأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة: يتم توزيع الأجهزة المعينة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون خارج المراكز الإيوائية بمعدل ثلاثة

إلى أربعة أجهزة مثل: الكراسي المتحركة والأسرّة والعكاكيز والمراتب الهوائية وغيرها.

ثالثاً: ايواء الحالات الشديدة في المراكز الإيوائية: يتم إيواء جميع حالات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم إعاقات شديدة ولا تستطيع أسرهم إيواؤهم في المنازل ويتم تقديم الخدمات الإيوائية لهم من إعاشة وخدمات صحية واجتماعية وتأهيلية وغيرها.

رابعاً: خدمات التأهيل المهني للحالات القابلة للتدريب: بناءً على القواعد الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، حيث تنص (المادة الرابعة عشرة) منه على ما يلي:

* تصرف مكافأة مالية مقدارها (400) ريالاً لكل شخص متدرب من ذوي الإعاقة شهرياً اعتباراً من تاريخ التحاقه ببرنامج التأهيل بما في ذلك الإجازات، وفي حالة إقامته بالقسم الداخلي تخفض هذه المكافأة إلى (200) ريالاً شهريا، وفي كلتا الحالتين يضاف إلى المبلغ (200) ريالاً لمن يعول أسرة.
* صدر قرار مجلس الوزراء رقم (157) في تاريخ 21/10/1980م بزيادة مكافآت التدريب للمعوق المتدرب بمراكز التأهيل المهني بين (400 – 800) ريالاً شهرياً ومن (200 – 400) ريالاً شهرياً في حال إقامته بالقسم الداخلي وزيادة الإعانة العائلية من (200 – 400) ريالاً شهرياً.
* ويتم تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم غير قابلين للتعليم العام والخاص، بحيث يتم تدريبهم في برامج تتراوح مدتها ما بين سنة وسنتين ويتم تخصصهم في دبلومات مهنية في مجالات مختلفة مثل: (الحاسب الآلي، النجارة، التغليف والتجليد، والكهرباء، وتنسيق الحدائق والمشاتل ...الخ) ويمكن للخريجين الحصول على منحة قدرها (50 ألف ريال) للبدء في مشروع تجاري في نفس المجال.

خامساً: مراكز الرعاية النهارية للأشخاص ذوي الإعاقة: تقوم باستضافة حالات الأشخاص ذوي الإعاقة مدة 4 – 5 ساعات يوميا في الفترة النهارية لتقدم لهم برامج الرعاية التأهيلية الشاملة مثل (العلاج الطبيعي، وعلاج النطق والكلام، وبرامج التربية

الخاصة، وبرامج اجتماعية وترويحية) وذلك لرفع كفاءتهم وتأكيد رجوعهم إلى منازلهم، لتعزيز مفهوم الدمج في المجتمع.

سادساً: برامج الرعاية المنزلية التأهيلية: وتقدم هذه الخدمة لحالات الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة الذين لا يستطيعون مراجعة مراكز التأهيل والمستشفيات وذلك لتدريب الشخص ذي الإعاقة وأسرته على كيفية التعامل معه ومع الإعاقة، وذلك لمنع أو التخفيف من المضاعفات، كما تم التعاقد مع الجمعيات الخيرية في معظم مناطق المملكة لتقديم برامج الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة في منازلهم. وتتكون برامج الإرشاد الأسري من جلسات علاج طبيعي والنطق والكلام وتقدم لهم بعض الأجهزة المعينة.

أما فيما يتعلق بضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من برامج الإسكان العام، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية تستقبل طلبات الأشخاص ذوي الإعاقة لمنح الأراضي السكنية ورفعها للديوان الملكي لإعطائها الأولوية في المنح وفق ما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم (76) وتاريخ 27/4/2004م. كما أن الأشخاص ذوي الإعاقة كغيرهم من المواطنين على حد سواء لهم الحق في التقديم على صندوق التنمية العقارية، الذي يمنح قروضاً ميسرة وبدون فوائد للمواطنين لبناء المساكن. كما أن وزارة الإسكان ضمنت اللائحة التنفيذية لتنظيم الدعم السكني - وفق ما أشير إليه سابقاً عند الحديث عن المادة (19) الخاصة بالعيش المستقل والإدماج في المجتمع - أحكاماً تتضمن منح الأشخاص ذوي الإعاقة الأولوية في الحصول على منتجات الدعم السكني.

أما نظام التقاعد ومدى استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين من استحقاقات وبرامج التقاعد، فإن نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) وتاريخ 28/8/1973م، ونظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/24) وتاريخ 17/4/1975م، ونظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/33) وتاريخ 30/11/2000م، ونظام تبادل المنافع

بين هذه الأنظمة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ 20/9/2003م، قد كفلت للموظفين المدنيين والعسكريين على حد سواء ممن يصاب منهم بعجز أو إعاقة تمنعه من العمل ويدخل ضمن نطاق هؤلاء الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقاً مالية، حيث يخصص للموظف سواء أكان مدني أو عسكري المنتهية خدماته لعجزه نسبة من راتبه الأساسي الأخير لضمان مستوى معيشة كريمة له.

وفيما يتعلق بالخدمة المقدمة لمراجعي المؤسسة العامة للتقاعد من الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم تسهيل الوصول إلى المباني والمكاتب، وتوفير كافة الإمكانيات لتقديم الخدمة لهم وبصفة فورية من خلال تخصيص موظفين خاصين لخدمتهم، وتوفير مواقف مخصصة لهم وممرات تتناسب مع إعاقاتهم سواء بالمقر الرئيس للمؤسسة أو من خلال فروعها ومكاتبها المنتشرة في المملكة.

ومن الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق برعاية المتقاعدين ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن هناك الجمعية الوطنية للمتقاعدين في المملكة، والتي هي إطار يضم جميع المتقاعدين في المملكة (مدنيين وعسكريين) من القطاعين الحكومي والأهلي ذكوراً واناثاً ومن ذوي الإعاقة، ومقر الجمعية الأم في مدينة الرياض ولها فروع في بعض مناطق المملكة.

إذ تسعى الجمعية الوطنية للمتقاعدين من خلال رسالتها إلى رفع مستوى الثقافة والوعي والمعرفة بشئون المتقاعدين ومكانتهم وقدراتهم وأهمية احترامهم والمحافظة على حقوقهم ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل قيامهم بواجباتهم وتصحيح الصورة النمطية عن التقاعد والمتقاعدين والتأكيد على أهمية ما قاموا به من انجازات في الماضي وما يتوقع منهم من المشاركة في الحاضر والمستقبل. كما تعمل الجمعية على تحقيق آمال المتقاعدين وتحسين وتطوير أوضاعهم المالية والصحية والمعنوية والاجتماعية والاقتصادية. فمن اهداف الجمعية ما يلي:

* تحسين وتطوير أوضاع المتقاعدين المالية والصحية والمعنوية والترفيهية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية مما يساهم في اسعادهم والمحافظة على كرامتهم.
* تقديم الاستشارات الشرعية القانونية للمحتاجين من المتقاعدين وزوجاتهم ودون البالغين من أولادهم، مع تقديم كل ما يمكن من الخدمات والمساعدات التي يحتاجها المتقاعدون وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.

**(8) مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة**

استناداً إلى النظام الأساسي للحكم في (المادة الثامنة والعشرون) "تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه" لإتاحة الفرصة للمواطنين دون استثناء للمشاركة في بناء الوطن اقتصادياً وسياسياً، وفي الحياة العامة، وهي بذلك تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في المشاركة السياسية وفي الحياة العامة على قدم المساواة مع الآخرين، متى ما كانت لديهم القدرة على ذلك، حيث جعل نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ27/6/1977م "الجدارة" هي الأساس للتوظيف في أي مجال.

في المملكة عدة مجالات وفرص للمشاركة في الحياة السياسية العامة سواء بالتعيين أو بالانتخاب يتم فيها اختيار المرشحين لكثير من المناصب التنفيذية في المملكة على أساس كفاءتهم، والتي تتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرار والإدارة، بما يعد أساساً في بناء المجتمع بمشاركة جميع فئاته دون تمييز ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة، لذا ففرص الانتخاب للمشاركة في الحياة العامة والسياسية متعددة منها: (انتخابات المجالس البلدية، وانتخابات الغرف التجارية الصناعية، وانتخابات الجامعات، وانتخابات الهيئات، مثل: انتخابات هيئة الصحفيين، انتخابات الجمعيات التعاونية، انتخابات الأندية الرياضية، وانتخابات اللجان العمالية، انتخابات المؤسسات الثقافية) وجميعها لا تستثني مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة كونها متاحة لعامة

المواطنين سواءً كانوا ناخبين أو منتخبين من المؤهلين وممن تتوفر فيهم شروط الانتخاب.

ففي مجال انتخابات أعضاء المجالس البلدية مثلاً، لم يتضمن نظام المجالس البلدية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 1/8/2014م، حكماً يميز الأشخاص ذوي الإعاقة عن غيرهم من الأشخاص بل أن النظام ساوى في مواده الخاصة باشتراطات من له حق الترشح أو الانتخاب بين كافة الأشخاص حيث لم تتضمن الاشتراطات الواردة في المادتين (السابعة عشرة) و(الثامنة عشرة) من هذا النظام أي شرط يؤدي إلى حرمان الشخص ذو الإعاقة من ممارسة حقه في الترشح أو الانتخاب في عضوية المجالس البلدية.

ومن جانب آخر، وبالنسبة لإجراءات قيد الناخبين من الأشخاص ذوي الإعاقة، وذوي الموانع الشرعية أو النظامية فإنه لا يتطلب حضورهم لمركز الانتخاب، حيث يحق لهم تفويض غيرهم للتسجيل في قيد الناخبين نيابة عنهم، والتصويت نيابة عنهم وفق عدد من الضوابط التي تضعها وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وفي جانب الواقع التطبيقي لسياسة المملكة في إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين عن طريق التعيين، فإنه دائماً ما يكون وفقاً للكفاءة والقدرة بغض النظر عن الشكل والهيئة، فعلى سبيل المثال: تولي منصب مفتي عام المملكة - والذي يعد من المناصب العليا في الدولة وإلى الآن - من قبل ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة البصرية (فاقدي البصر) لدورات متتالية. كما أن هيئة كبار العلماء والتي تعتبر من أهم الهيئات الحكومية العليا تضم أيضاً من ضمن أعضائها من ذوي الإعاقة البصرية، إضافة إلى أن مجلس الشورى في المملكة يضم بين جنباته أعضاء من ذوي الإعاقات الجسدية والحسية، على مدار دورتين متتاليتين2009 -2012 وحتى الآن. بالإضافة إلى أن مجلس هيئة حقوق الإنسان يضم أيضاً من بين أعضاءه واحداً من الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته الثانية 2011 وحتى تاريخه. وفي اتاحة المجال لترشح الأشخاص ذوي

الإعاقة، فقد شهدت الانتخابات البلدية دخول أشخاص من ذوي الإعاقة المنافسة على مقاعد المجالس البلدية في أكثر من منطقة في المملكة، فمثلاً دخول الانتخابات البلدية لمنطقة الرياض لعام 2011م مرشح من الأشخاص ذوي الإعاقة عن الدائرة (9).